

استرط في الجمع مع التفرقة ان يكون التفرقة في جهة الضال فتدبره سائر الام
الا ان يراد بالتفرقة مطلقا ذكر الفصل بين شعبي وهم لا يستفاد تقسيمه
صلاحه ما تقدم اه ع ق وقد بطلت التقسيم لا قنينة ان التقسيم بالمعنى
السابق لا يتحقق على واحد من هذين الاسماء وهو ظاهر في غير الاول اذ
يصدق عليه انه ذكر متعدد وهو الثقال والكفاف لا وامانة ما لكل اليه على
التعيين كاعضاف الي الثقال حال الملا قاة وهكذا فليتأمل وجوابه ان المتعدد
هناك نفس الشيء وهما هاهنا تأمل وجوبه ان المتعدد في مثال للحوال
تأمل الهم الا ان يخصه المتعدد فينا سبق في لحوال الشيء ثم لا يتخط
شيئا البريبي بأقوله مضافا الي كل من تلك ما يفسد من هنا فارق التقسيم
بالمعنى السابق حيث استرط فيه كما مر ان تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد
وهنا ذكر الواحد من الاحوال وبمضاف اليه ما يليق به قبل ذكرها الا ان وما
يليق به ثم يتصرف مضافا الى من لحوال والمراد بالاجنابة مطلق
النسبة كقولهم اي قلبه اي الطيب المتين ساطع حقيق بالقنات ومثابه
الجم جمع قناه وهي الرحوم في بعض النسخ بالعين وهو المناسب لمساخ
قال الواحد في الالف في نفسه وبالمشايخ قوله والاشام وضع الالف على
الجم والالف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه ونرى لشدة وطيرتهم
اي صولتهم لم اى نازل اذا استعدوا اي هالوا وعلوا على العدو
مقام الجملة اي في النكابة وهكذا الى الاخر اي والى كذا حال الشدة
والى الفلة حال العدو والثاني في التقسيم بهذا المعنى ينطبق على
تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم يتكلم من بيتا انا الى
قال في المطول وانا قد ذكر الالف لان سياق الآية عليه انه يفعل ما يشاء
لا ما يشاء والاشياء فكان ذكر الالف من جهة من جهة ما لا يشاء
الاشياء اهم لكنه اي الله تعالى جبر تاخير الذكر عزوهم لان في التفرقة
تنويعها بالذكر وكان قال وهب لم يمشا الغريسات الذي لا يخفى عليكم
اي مشرفهم ثم اعلم كلا الجنسين حتى امان التقديم فقدم الذكر والحز الالف
تنبيهها على ان تقديم الالف لم يكن لتقدمه بل لمقتضى اقره فقد
يجوز ان يراه سر تقدم الالف وتعرف الذكر ثم تقديم الذكر وقوله

تنويعها

تنويعها بالذكر اي تعظيمها له ورفعته له يقال فرفعه اذ رفعه وبه باسمه اي اذا
رفع ذكره فالذكر بفتح الالف والكاف وقوله حقه من التقديم حقه ان يقول من
المرتبة وان في عبارة حذفاي والتاخير وقوله بل لمقتضى اقره وهو ان
يفعل ما يشاء اويز وجهها اي يحل لهم الزواج اي الذكر والالف معا يعني
يحل لهم الا شئت اه سم ووجه العطف باو في هذا القسم مع ان العطف في السابقة
واللاحق بالواو انه لما اورد الفهبر وكان ربطا الى الحائضين المذكورين
واحداهما وجب العطف باو والالف المعين ولم ان يكون لكل واحد منهما مع
الالف فقط او الذكر فقط ذكر وانك هما فالفين اويز وجهم بذكر الالف
وقطرا الذكر فقط ذكر وانك هما فالفين اويز وجهم بذكر الالف
التسوية بين بيتا في الجملة الثالثة الى الفهبر وتغيير الكلام عن اسلوبه
الاشارة الى عدم لزوم المشيئة وعبارة الاصح ان اده ستم نقله عن السيد
مبالغة على ذلك لتخرج الى الجمل فادة المبالغة اي افاة انك بالفتن في وصف
المتزوج منه بملك الصفة وذلك اي المبالغة وقد اشار الى دفعها قد
يتوهم من ان فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكما لها اي ستم كما لها
اي لا دعائك كال تلك الصفة كانت كاملة في الواقع ام لا وهو على العلة
التي حيث اي الي مرتبة يعجز وهو اقسام اي سبعة لان الالف تنسخ اما ان
تكون بحرف او بدونه والحرف اما حة او الباء او من والباء اما اذلة على المتزوج
منه او على المتزوج وما يكون بدون حرف اما ان يكون له على وجه الكناية
او هي وجه الكناية ثم هو اما ان تزوج من غير المتكلم او من المتكلم نفسه
بمن التجرية والمناسب لها حيث دخلت على المتزوج منه ان تكون
لا تتكلم لان المتزوج مبرور ونشأته من المتزوج منه الذي هو مبرور من
واما من جعلها للبيات فلا تقيد بالمبالغة فان بيات ستم على الالف على بيت
كامل المبين في الوصف بخلاف جعله مبدل ومنشأه فكانه قيل صرح من فلات
لي واتاني منه صدق لخر اه ع ق اي قريب لا تفسير للجمع بقول
الجماع عبيك قريبك الذي تسم لامه او مطول هذا اي مرتبة
وقوله صح معه اي صح بصاحبه للاتماه بذلك القوم من الصدراقة
ان يستخلص اي يستخرج ومنها ما يكون بالباء التجرية والظاهر